رئيس الجمعية الانسانية للمتقاعدين لـ(المدى)

وزارة المالية اغتالت قانون التقاعد رقم (٢٧) قبل ان يرى النور

أجرت (المدى) لقاء مع رئيس الجمعية الانسانية للمتقاعدين السيد عبد الرضا شياع الحفاظي. وقد تركز اللقاء حول قانون التعديل الاول على قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦

❖ما هو قانون التعديل الذي طرأ على قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦؟ نرجو ان توضحوا للقارئ تفاصيله بشكل مبسط.

-رفعت وزارة المالية مسودة قانون التعديل الاول لقانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ وحصلت على موافقة مجلس الوزراء على المسودة كما حصلت على موافقة مجلس شورى الدولة عليه وهو الآن قيد المناقشة في مجلس النواب.

نحن في الجمعية الانسانية للمتقاعدين في العراق الممثلين لمليون ونصف المليون متقاعد نرى ان وزارة المالية بقانون التعديل المقترح قد اغتالت قانون التقاعد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ قبل ان يرى النور.

المادة / ٣٣ من القانون الذي اقرته جمعية وطنية منتخبة قد نصت على ان القانون يعتبر نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وبما انه قد نشر في جريدة الوقائع العراقية بعددها ذي الرقم ١٥ - ٤ في ١/١٧/ ٢٠٠٦ لذا اصبح لزاماً على وزارة المالية تطبيق القانون من هذا التاريخ ثم النظر بتعديله.

اننا في الجمعية الانسانية للمتقاعدين في العراق لدينا مآخذ على القانون ولكننا اعتبرناه الحد الأدنى المقبول في هذه المرحلة على ان يصار إلى تعديله في ضوء مستجدات الواقع الاقتصادي للبلد.

ان مشروع قانون التعديل المقترح الغى نصوص مواد واستبدالها بنصوص جديدة. كما هو موضح أدناه:

أ-الغى نص المادة / ١ من القانون وجعلها بموجب الفقرة أولاً من المادة الاولى وخص احكام القانون بموظفي الدولة المدنيين والعسكريين وقوى الامن وموظفي الشركات العامة الموجودين في الخدمة بتاريخ نفاذ القانون الذين يتقاضون راتباً من الدولة ونستقطع من رواتبهم الوظيفية التوقيفات التقاعدية المقررة.

أي انه بموجب هذه الفقرة قسم المتقاعدين إلى فئتين فئة المحالين إلى التقاعد قبل ١٧/ ٢٠٠٦/١ وفئة المحالين في أو بعد ٢٠٠٦/١/١٧ وهذا يعتبر خرقاً لأحكام المادة ١٤ من الدستور التي نصت على ان العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات.

ان قانون التعديل المقترح لا يصب في مصلحة المتقاعدين عموماً سواء من كان محالاً إلى التقاعد قبل نفاذه أو المحالين بعد نفاذه لأسباب كثيرة نجملها بما يأتي:

المادة / ٥ من القانون المقترح ألغت المادة / ٧ من القانون ليحل محلها ما يأتي:

المادة / ٧

اولاً: يحتسب الراتب التقاعدي للموظف على اساس نسبة تراكمية مقدارها (٢,٥٪) اثنان ونصف من المئة من معدل الراتب في الخدمة التقاعدية الاخيرة عن كل سنة خدمة تقاعدية في احدى الحالات الآتية:

أ-اذا كان عمره بتاريخ احالته إلى التقاعد لا يقل عن ٦٠ سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن ٢٥ سنة.

ب-اذا كان عمره بتاريخ الاحالة إلى التقاعد لا يقل عن ٥٥ سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن ٣٠ ثلاثين سنة.

ج-اذا كان محالاً إلى التقاعد لأسباب صحية.

د-اذا توفي اثناء الخدمة.

هـ-اذا كان عمر العسكري او منتسب قوى الامن في تاريخ احالته إلى التقاعد لا يقل عن ٥٠ سنة وله خدمة تقاعدية لا تقل عن ٢٠ سنة في مسكله.

وبموجب البند ثانياً من المادة (٧) المعدلة منح التعديل نسبة مقدارها ٢٪ من معدل الراتب في الخدمة التقاعدية الاخيرة عن كل سنة خدمة تقاعدية ولو نظرنا إلى المادة / ٧ من القانون لوجدناها تحتسب حداً ادناه مقداره / ٥٥٪ من الراتب الاخير اذا كانت خدمته ١٥ سنة وتزاد النسبة بمقدار ١,٧٥٪ من الراتب عن كل سنة خدمة.

نحن اقترحنا نسبة ٦٠٪ لمن كانت مدة خدمته ١٥ سنة وتزداد تصاعدياً بنسبة ٢٪ عن كل سنة خدمة مضافة بكتابنا المرقم ٣١ في ٣/٥/ ٢٠٠٧ المرفوع إلى هيئة رئاسة مجلس النواب.

التعديل المقترح يمنح المتقاعد نسبة ٣٠٪ لمن اكمل ١٥ سنة خدمة وتزداد بنسبة ٢٪ عن كل سنة مضافة أي انه حدد بموجب المادة / ٨ من التعديل هذه النسبة رغم انه اشترط بموجب المادة / ٨ ب ان لا يقل الراتب التقاعدي عن (١٣٠,٠٠٠) مئة وثلاثين ألف دينار اذا كانت مدة خدمته تقل عن ٢٥ سنة ونحن نعتقد ان نسبة الحد الادنى المثبتة التي هي ١٣٠,٠٠٠ الف دينار لا تتماشى والوضع الاقتصادي والتضخم الحاصل في البلد.

عموماً فإن قانون التعديل المقترح على القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ لا يصب في مصلحة المتقاعدين سواء المحالين إلى التقاعد قبل نفاذه أو المحالين إلى التقاعد بعد نفاذه. ونضرب مثالاً على ذلك: إذا كان عمر المتقاعد (٦٠) سنة وله خدمة (٢٥) سنة فإن نسبة راتبه بعد التعديل هي ٦٧,٥٪ بينما كانت قبل التعديل ٧١,٥٪ وعليه فإن التعديل لا يخدم المتقاعدين الجدد كما هو مبين ولا يخدم القدماء لأن التعديل جعلهم تحت رحمة وزير المالية عند توفر التمويل.

كما نذكر وزير المالية بما قاله سابقاً عندما ذكر بانه هو الذي اقنع ممثل البنك الدولي بقبول ان يكون راتب المتقاعد ٨٠٪ من راتبه وليس ٧٠٪ علماً ان المشمولين بـ ٨٠٪ قليلون وهم ما كان لديه ٣٢ سنة خدمة وتجاوز عمره الـ (٥٥) سنة وهذه نسبة قليلة جداً من المتقاعدين .ومما قاله وزير المالية انذاك ان ممثل البنك الدولي اقتنع لانه قال له: ان الكثير من الموظفين سوف يتقاعدون عندما يعرفون ان النسبة ستكون ٨٠٪ .

فكيف يتقاعد الموظفون اذا كانت نسبة الـ ٨٠٪ لاتشمل الا فئة قليلة منهم ؟

انه اغتيال صريح وواضح للحد الادنى من استحقاقات المتقاعدين.

❖هل يخدم التعديل في اعتقادهم المتقاعدين ولماذا؟

-كلا اطلاقاً لقد اعد التعديل بالضد من الحد الادنى من حقوق المتقاعدين ولو نظرنا إلى قوانين التقاعد السابقة التي مضى عليها اكثر من ثلث قرن لوجدناها تحقق للمتقاعدين استحقاقات افضل من القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ ناهيك عن تعديلاته التي تلحق حيفاً واجحافاً اكبر بالمتقاعدين: مثل قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وقانون التقاعد العسكري رقم ١ لسنة ١٩٧٥ وقانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦.

لذا نحن في الجمعية الانسانية للمتقاعدين في العراق نحدد مطالبنا في هذه المرحلة بالآتي:

١-تطبيق قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ كما ورد نصاً.

٢-شمول المتقاعدين كافة بنصوص القانون. رغم اننا نعتبرها الحد الادنى المقبول في هذه المرحلة دون استثناء أو تمييز اذ ان أي تمييز يعتبر خرقاً لأحكام المادة / ١٤ من الدستور.

٣-صرف الفروقات المتحققة للمتقاعدين اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون في ٢٠٠٦/١/١٧ ولحين التطبيق الفعلي للقانون.

❖طرق اسماعنا أنكم سوف تدعون المتقاعدين إلى التظاهر ضد القانون الجديد فمتى يكون ذلك وكيف تحشدون المتقاعدين لذلك اليوم؟ وما هي الخطوات التي ستقومون بها اذا لم تحقق التظاهرات اهدافها؟

-نعم لقد قامت الجمعية الانسانية للمتقاعدين في العراق بتظاهرات في يوم الاربعاء ٢٠٠٧/٣/٢٨ في محافظتي كربلاء والبصرة والآن نحن نهيئ لتظاهرات حاشدة في محافظتي بابل وذي قار ثم ستتلوها تظاهرات في محافظات ميسان وواسط والنجف. كما ان الجمعية تقوم حالياً بجمع تواقيع المتقاعدين الرافضين لمشروع التعديل المقترح ونهيب بالمتقاعدين كافة مراجعة مقر الجمعية الكائن في مدخل شارع السعدون مقابل جامع الاورفلي سواء كانواعضاء الجمعية أو من غير الأعضاء. نحن لن نألو جهداً من اجل نيل المتقاعدين حقوقهم انها ليست منةً من احد لأنها استحقاقات قانونية يجب على الدولة تطبيقها.

أليس الأجدر بالمسؤولين وهم يمنحون انفسهم رواتب تقاعدية قدرها ٨٠٪ بغض النظر عن مدة خدمتهم بأثر رجعي اعتباراً من ٢٠٠٣/٤/٩ كما مثبت بأمر رئيس الوزراء رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ والمعدل بالأمر الوزاري رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٥ وقانون تقاعد اعضاء الجمعية الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ أليس الأجدر بهم أن يمنحوا من افنى عمره في خدمة الدولة والمجتمع استحقاقه؟

سنجعل من تظاهراتنا واعتصاماتنا منهجاً ثابتاً إلى ان ننال حقوقنا كاملة. لن نيأس ولن نتراجع ولن نحبط. حقنا واضح وصاحب الحق دائماً صوته هو الأعلى ورأسه دائماً مرفوعة.

❖ماذا حققتم للمتقاعدين سابقاً وما هي مشاريعكم المستقبلية لخدمتهم؟

-الجمعية الانسانية للمتقاعدين في العراق لديها الكثير من المشاريع لخدمة شريحة المتقاعدين.

بغداد/ ابو مهند الأمين

وقد حصلنا على موافقة مجلس الوزراء / الامانة العامة بكتابها المرقم ق / ٢ / ١ / ٢٨ /٩٢٧٦ في ٢٠٠٦/١٠/١٨ على شمول المتقاعدين بمشروع قانون توزيع قطع الاراضي السكنية. كذلك حصلنا على شمول المتقاعدين بقرض الاسكان كما لدينا سوق استهلاكية خاصة بالمتقاعدين من اعضاء جمعيتنا لتبضع المتقاعدين بالسلع الاستهلاكية والسلع المعمرة بالتقسيط المريح.

وفي النية إعداد قانون لشمول المتقاعدين بأجور مخفضة في وسائل النقل الجوي والبحري والجوية والبري واقترحنا على وزارة المالية فتح منافذ جديدة لتوزيع الرواتب التقاعدية بما لا يشكل عبئاً عليه وهو المرهق اساساً وكبير السن. بل لقد اقترحنا فتح حسابات مصرفية تودع فيها رواتب المتقاعدين لكي يستطيع المتقاعد متى شاء ان يسحب من رصيده المبلغ الذي يريده.

واقترحنا ايضاً نقل دائرة التقاعد العامة من بنايتها الحالية البائسة. وتقسيمها إلى اربع مديريات عامة هي مديرية عامة لمتقاعدي الرصافة ومديرية عامة لمتقاعدي الكرخ ومديرية عامة لمتقاعدي مدينة الصدر ومديرية عامة لمتقاعدي المحافظات.

نحن لا نعمل من اجل هذه المرحلة فقط ولكننا نعمل لأجل المتقاعدين حالياً ومن سيتقاعد لاحقاً. نوجه نداءنا إلى اعضاء مجلس النواب وهم سلطة تشريعية منتخبة. ونقول لهم: امنحوا من يستحق استحقاقهم. لا نريد منةً من احد ولكنه حقنا وسنناله بمساعدة الشرفاء والخيرين ان الجمعية الإنسانية للمتقاعدين التي تأسست في تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ سعت وتسعى لنيل المتقاعدين حقوقهم القانونية والانسانية والاجتماعية.

دور الدولة وتبني الأيتام

بغداد/ حنان التميمي

تعتبر مؤسسات دور الدولة للأيتام من المؤسسات الاجتماعية التي ترعى الأيتام للحالات التالية (فاقدي الاب –فاقدي الام –فاقدي الوالدين معتوه –سجن الاب أو الام –هرب الاب أو الام) وهي مؤسسات ايوائية ترعى الحالات السابقة وتسعى لتوفير الاجواء السليمة لهم وذلك للتعويض عن الحنان العائلي الذي افتقدوه وتجنبهم كل ما يشعرهم بانهم دون الآخرين كما وتسعى تلك المؤسسات لتحقيق التكيف الاجتماعي والنفسي السليم وتهيئة الأيتام للاندماج في المجتمع تقول مديرة الدار عبير مهدي.

تأسست دور الدولة (الأيتام) في عام ١٩٢٠ وافتتح ملجأ للأيتام تحت اسم (جمعية الميتم الاسلامي) في معهد موسى الكاظم في منطقة الكاظمية وكان يدار من قبل الادارة المحلية لمحافظة بغداد ثم افتتحت بعده عدة دور في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ حيث يوزع الاطفال الأيتام على هذه الدور حسب الفئات العمرية ففي عام ١٩٤٨ تأسست مبرة الملك فيصل الثاني في منطقة الوزيرية وكانت للايتام الذكور حيث افتتحتها الملكة عالية وكانت تدار من قبل الادارة المحلية في محافظة بغداد وكانت الطاقة الاستيعابية للدار (١٢٠) طفل وكان يطلق عليه (معهد الابرار) وحاليا يطلق عليه دار البراعم في الوزيرية وان تبعية الدار انتقلت الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في عام (١٩٨١) اي بعد صدور نظام دور الدولة انف الذكر وفي عام ١٩٥٢ تأسست دار العلوية من قبل بعض الجمعيات الخيرية ثم انتقلت بعدها الى المتصرفية في محافظة بغداد وكان يطلق عليه(بمعهد الانوار) ومتخصص لرعاية الأيتام الاناث من عمر-(٦-١٨ سنة).

من شروط القبول في دور الدولة.

ان يكون عراقيا أو فلسطينيا أو فاقد الرعاية الابوية أو احداهما بسبب الوفاة أو العوق أو السجن أو فقدان الأهلية أو الفقر أو التفكيك الاسري وليس هناك من يتكفل برعايته، أو ممن يعاني من مشاكل اسرية أو مجهول النسب أو من تقرر المحكمة المختصة أو اية جهة ادارية ذات اختصاص ايداعه فيها لمدة قصيرة أو طويلة.

اما الواقع الحالي لوحدات دور الدولة فقد بلغ عدد الدور في بغداد اربعة دور موزعة كالآتي:

١- دار الطفولة في منطقة الصالحية ترعى الأيتام من عمر يوم ولغاية ٦ سنوات.

٢- دار الزهور في العلوية ترعى الاناث من عمر٦-١٣ سنة.

٣- دار البراعم في الوزيرية ترعى الذكور من عمر ٦-١٨ سنة

وهناك دور للدولة في المحافظات

دار البراعم في النجف الاشرف ترعى الذكور من عمر ٦-١٨ سنة وكذلك دار البراعم في كربلاء وفي واسط وفي الديوانية وفي بابل وفي البصرة وفي ميسان وفي ذي قار وفي نينوى وفي كركوك ودار الزهور في بابل ترعى الاناث من ٦-١٨ سنة وادار الزهور في ذي قار ودار الطفولة في ذي قار ترعى الاطفال من عمر يوم واحد الى ٦ سنوات ودار الزهور في نينوى ترعى الاناث من عمر ٦-١٨ سنة.

وهناك انواع البرامج التي قدمت لمستفيدي دور الدولة منها:

أولا. البرنامج الديني ويتضمن هذا البرنامج القاء المحاضرات الدينية والتوجيهية للاطفال من قبل الكادر أو رجال الدين وهنالك مرشد ديني يزور الدور ويحدد يوم في الاسبوع حيث يقوم بالقاء المحاضرات الدينية.

ثانيا. البرنامج الترفيهي تشمل البرامج الترفيهية على عدة برامج ترويحية للاطفال متمثلة بالمشاركة في العروض المسرحية الخاصة بالاطفال ومشاهدة عروض للاطفال واعداد مسرحيات و سفرات ترفيهية وممارسة الالعاب الرياضية وإقامة المعارض

ثالثا. الدورات والورش وتهدف الى إكساب المستفيدين الخبرات والمهارة من خلال اقامة دورات للحلاقة والخياطة والنجارة

اما نظام التبني فيحق لطالبي التبني بعد اتمام كافة الإجراءات القانونية بالمحكمة المختصة (محكمة الاحداث) تبني طفل وفق الضوابط الطبية على من مضى على زواجهم خمس سنوات دون انجاب وان يحصل على قرار التبني في المحكمة ودائرة ذوي الاحتياجات الخاصة دور الدولة تعتبر منفذة فقط ويتسلم الطفل من عمر يوم ولغاية اربع سنوات.

صناعة تنور الطين... مهنة تعود للواجهة

بغداد/ حسين ثغب

وانأ جالس مع عدد من الأصدقاء شاهدنا سيارة تحمل تنانير الطين وقال أحدهم أن صناعة تنور الطين الذي فارقته العائلة العراقية منذ فترة ليست بالقصيرة بدأ سوقها ينتعش تدريجيا بعد ان اتجهت العوائل إلى شراء هذا النوع من التنانير ليخفف عنها اعباء الحصول على اسطوانات الغاز. وكذلك ارتفاع أسعار الصمون والخبز في الأفران كل هذه عوامل ساعدت على عودة المحترفين في هذه الصناعة إلى أحيائها بعد ان أكل الدهر عليها وشرب سنين طوال.

قال الحاج عباس محمد صاحب مخبز في منطقة الكاظمية. من المعروف أن حاجة تنور الطين قد تضاءلت خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي بعد دخول التنور (الاستيل) إلى الأسواق. سبق ذلك حاجة العائلة العراقية إلى التنور بدأت من عام ١٩٩٠ مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق. وارتفعت الأسعار بشكل مفاجئ دفع العائلة إلى شراء تنور الطين أو الحديد. ولكن اليوم وبعد ارتفاع أسعار الغاز والأزمات المتكررة في هذه المادة المهمة في حياتنا اليومية اتجهت العوائل إلى شراء تنور الطين حيث بادرت العوائل لاسيما في المناطق الشعبية إلى بناء مكان خاص للتنور على سطح المنزل وذلك لكي ترتفع أعمدت الدخان إلى الأعلى ولا تسبب تأثيرات سلبية على المنازل المجاورة ومن يسكنها. ورغم أن هناك سلبيات لاستخدام تنور الطين في المدينة ومنها الدخان الذي ينبعث عند تسخين التنور والمخلفات التي يتركها بشكل مستمر والحاجة الى الحطب وغيرها من الأمور. ألا أن صعوبة الظرف الحالي الذي تعيشه العائلة العراقية دفعها الى تبني فكرة إنشاء تنور الطين.

حدثتنا أم قاسم التي تسكن احدى ضواحي مدينة بغداد وهي تمارس صناعة تنور الطين. اعتمد في صناعة تنور الطين على الطين الحر الذي يستخرج من باطن الأنهر العذبة وعلى مخلفات الحمير حيث يتم طحن الاثنين وخلطهما ثم تخمير الخلطة ليومين وبعد ذلك ابدأ مراحل صناعة التنور التي تستغرق ما يقارب ١٠ ايام يكون خلالها التنور جاهزا. نصنع التنانير حسب الطلب الذي يقدم لنا. وخلطة صناعة التنور نستخدمها من زمن بعيد وأخذتها عن والدتي. أما ما يخص مخلفات الحمير فإنها لأتحمل أي تأثيرات سلبية على صحة المواطنين لأن هذه المادة تضاف إلى خلطة صناعة التنور لتزيد من قوة تماسكه وبعد أن يتم نصب التنور في مكانه يتم إيقاد نار قوية داخله لفترة طويلة لكي تزداد صلابة التنور وقتل أي حشرات أو جراثيم تؤثر سلبا على صحة المواطنين. أما عن إحجام التنانير المختلفة فالسبب يعود إلى طبيعة الاستخدام لكل نوع منها فهناك تنور يستخدم للخبز وآخر للمشويات بأنواعها ألا أن الطلب يتركز على تنور الخبز في هذا الوقت ومن ايجابيات تنور الطين انه لا يحمل أي خطورة على من يقوم بعملية صناعة الخبز.

وتابعت الحديث الحاجة ام محمد تسكن احدى مناطق مدينة بغداد الشعبية. توقعنا ان التطور الذي حل على العالم سيصل آلينا لكن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن والأزمات المتكررة في جانب الوقود لها اثر بالغ على اتجاه العائلة العراقية عن البدائل في توفير الخبز. وكان تنور الطين احد البدائل التي اعتمدتها العائلة الأمر الذي دفع النساء لاسيما الكبيرات في العمر إلى بناء تنور الطين على سطوح المنازل وإدخال الشابات دورات تعلم صناعة الخبز رغم أن قسماً منهن يرفضن هذه الفكرة جملة وتفصيلا وهذا حقهن لأنهن يطالبن بمستوى معاشي جيد يحمل بين طياته شيء من التطور. وغالبا ما تجد تنور الطين في المنازل التي فيها سيدة كبيرة في العمر. كما أشارت إلى موضوع المخلفات التي يتركها التنور حيث يجب تنظيف التنور بعد كل عملية خبز وتعبئة المخلفات في أكياس يتم نقلها إلى حاويات النفايات المنتشرة في المناطق المختلفة ولا يمكن ترك النفايات مع أكياس الزبالة في الشارع لأنها تؤثر سلبا على شكل الشارع ومن يمر بالقرب منها لأنها تتطاير باتجاهات الريح.

وحدثنا غازي مراد احد صانعي التنانير في مدينة الكاظمية. منذ فترة طويلة من الزمن تركنا هذه المهنه بعد ان توقف الطلب عليها في فترات سابقة. ولكن بعد ان أصبح من الصعب الحصول على المشتقات النفطية برزت الحاجة إلى توفير بدائل وبحكم إننا قريبين من هذه المهنة وجدنا أن الحاجة إلى التنور الطين أصبحت ماسة في ضوء أسعار الغاز الخيالية. وقررنا الحصول على مكان يلاءم هذه الصناعة وفعلا وجدناه في مدينة الكاظمية بحكم أنها مدينة شعبية قريبة من مناطق شعبية أخرى وبعد ان أنتجنا الوجبة الاولى من التنانير إلى اليوم الطلب في ازدياد مستمر ويفوق ما نعرضه. وفيما يخص صناعة تنور الطين فالأمر يحتاج إلى مواد أولية تتكون من الطين الحر الصافي المستخرج من باطن الأنهر العذبة الذي لا يحتوي على أي نوع من الأملاح التي تؤثر سلبا على صناعة الخبز إضافة إلى مواد أخرى مثل مسحوق البردي الذي يطحن ويضاف الطين الحر وكمية محدودة من القطن ثم يخمر هذا المزيج لعدة أيام وبعد ذلك نبدأ مراحل إنتاج التنور التي تستمر ١٠ ايام. ونصنع احجام مختلفة حسب طلب المواطن هناك تنور للبيت وآخر لأفران صناعة الخبز وغيرها من الاستخدامات.